توجيهات المراجعة و التحضير للامتحان النهائي

أولا : تحديد أهداف المراجعة وطبيعتها

تندرج هذه التوجيهات ضمن الموارد التعليمية المخصصة لمرافقة الطالب في مرحلة المراجعة النهائية لمقياس المنازعات الإدارية المتخصصة ، و تهدف إلى مساعدته على تنظيم مكتسباته العلمية ، واستيعاب الروابط القائمة بين مختلف موضوعات المقياس ، و الاستعداد للإجابة عن الأسئلة النظرية و الحالات التطبيقية وفق منهجية قانونية سليمة.

و تقتضي المراجعة الفعالة عدم الاكتفاء بحفظ التعريفات أو قراءة المحاضرات بصورة متتابعة ، بل تستلزم فهم المفاهيم الأساسية ، و التمييز بين أنواع الدعاوى ، واستيعاب خصوصية كل منازعة ، والقدرة على توظيف النصوص القانونية و التطبيقات القضائية في تحليل الإشكالات المطروحة.

ويستحسن ألا يقتصر الطالب على حفظ التعريف ، بل أن يكون قادرا على توضيح مضمونه ، وبيان أهميته ، و إعطاء مثال يوضح كيفية تطبيقه.

ثانيا : مراجعة المفاهيم الأساسية

ينبغي للطالب أن يبدأ بمراجعة المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها المقياس ، مع التركيز على تعريف المنازعة الإدارية المتخصصة ، وخصائصها ، و معايير التمييز بين دعاوى قضاء المشروعية و دعاوى المنازعات القطاعية.

ويستحسن ألا يقتصر الطالب على حفظ التعريف ، بل أن يكون قادرا على توضيح مضمونه ، وبيان أهميته ، و إعطاء مثال يوضح كيفية تطبيقه.

كما ينبغي أن يميز طبيعة و الغاية من رفعها ، لأن تحديد طبيعة الطلب القضائي يساعد على اختيار القواعد القانونية المناسبة لمعالجة النزاع .

ثالثا : معالجة دعاوى قضاء المشروعية

يتعين على الطالب مراجعة الدعاوى التي تمت دراستها ضمن قضاء المشروعية ، مع الاهتمام بالغاية من كل دعوى ، و موضوعها ، و النتيجة القانونية التي يمكن أن تترتب عليها .

ويشمل ذلك ، بحسب ما تم تناوله في المحاضرات ، دعوى الإلغاء ، ودعوى التعويض ، ودعوى فحص المشروعية ، ودعوى التفسير ، و دعوى وقف تنفيذ القرار الإداري .

و يستوجب على الطالب أن يكون قادر على الإجابة عن الأسئلة التالية :

-1 ما المقصود بكل دعوى ، و ما الغاية من اللجوء إليها ؟

-2 ما طبيعة المسألة القانونية التي تعالجها ؟

3- ما أوجه الاختلاف بينها و بين الدعاوى الأخرى ؟

4- ما الشروط و القواعد القانونية الواجب مراعاتها عند استعمالها؟

رابعا : مراجعة المنازعات القطاعية

ينبغي للطالب بعد مراجعة دعاوى قضاء المشروعية إلى مراجعة المنازعات القطاعية التي تناولها المقياس ، مع مراعاة أن لكل قطاع قواعده القانونية و خصوصيته الإجرائية و الموضوعية.

ويشمل ذلك ، بحسب البرنامج المدروس ، دعوى منازعات الصفقات العمومية ، و دعوى منازعات الضريبية ، ودعوى منازعات التعمير ، والتي وردت على سبيل المثال لا الحصر.

والهدف من هذه المراجعة هو التمكن من فهم خصوصية المنازعات القطاعية ، وعدم الاكتفاء بإخضاعها بصورية آلية للقواعد العامة دون مراعاة النصوص الخاصة واجبة التطبيق.

خامسا : إرشادات عملية لتنظيم المراجعة

لتحقيق مراجعة فعالة ، ينصح الطالب بما يلي :

- إعداد ملخص لكل محاضرة.
- وضع جدول للمقارنة بين الدعاوى التي يقع الخلط بينها.
- مراجعة النصوص القانونية المرتبطة بكل موضوع.
- إعادة حل الحالات التطبيقية .
- الالتزام بالمصطلحات القانونية الدقيقة وتجنب الخلط بين المفاهيم.

سادسا : خاتمة التوجيهات

إن الاستعداد الجيد للامتحان النهائي لا يقوم على الحفظ وحده ، بل على الفهم و التحليل والقدرة على تطبيق القواعد القانونية على الوقائع ، وعليه ، فإن مراجعة مقياس المنازعات الإدارية المتخصصة ينبغي أن تجمع بين استيعاب المفاهيم ، و التمييز بين أنواع الدعاوى ، وتحديد خصوصية المنازعات القطاعية ، وتحليل الحالات التطبيقية وفق منهجية قانونية منظمة.